



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 9 سبتمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7061



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 الحوار والوحدة أولويات التحالف

الإمارات اليوم

03 الابتكار والحاجة إلى دماء جديدة

تقارير وتحليلات

04 مؤتمر الطاقة العالمي.. فرص استثمارية في قطاع الطاقة بالإمارات

05 هل يصبح طريق اليونان قدر لبنان لحل أزمة دينه العام؟

07 تصعيد الحرب التجارية سوف يعمق الأزمة العالمية

متابعات

08 خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «البريكسيت»: ثلاث سيناريوهات

شؤون اقتصادية

09 «مؤتمر الطاقة العالمي» ينطلق في أبوظبي اليوم

من أنشطة المركز

10 «مركز الإمارات للدراسات» ينظم محاضراته رقم (693) بعنوان: «العلاقات الأمريكية - الصينية وأثارها على الدول الناشئة»

تطورات الأزمة الإيرانية

11 مخازن نووية إيرانية سرية تثير مخاوف وكالة الطاقة الذرية



الحوار والوحدة أولويات التحالف

تمثل عودة الاستقرار إلى اليمن أولوية قصوى لدى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ ويحرص البلدان على إتمام المهمة التي بدأها التحالف قبل ما يزيد على أربع سنوات وهي إنهاء الانقلاب وإعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد العربي الشقيق الذي عانى الكثير قبل الانقلاب وبعده؛ ويدرك البلدان أن تحقيق هذا الهدف يتطلب توحيد الجهود وخاصة الداخلية؛ ولذلك يعمل البلدان على إنهاء الانقسام الذي وقع مؤخراً بين الأطراف اليمنية في الجنوب، ويؤمنان بأن الحل الوحيد لتحقيق ذلك هو الحوار؛ ولهذا سارعت المملكة العربية السعودية بعد اندلاع المواجهات مباشرة إلى وقف اقتتال الإخوة، والدعوة إلى الحوار في جدة؛ وقد أيدت دولة الإمارات هذه الدعوة بقوة، وبذلت جهودها لجعل ذلك ممكناً في أسرع وقت؛ وقد استجابت الحكومة اليمنية الشرعية والمجلس الانتقالي لهذه الدعوة؛ وهو ما يعد تطوراً مهماً، ولذلك فقد أصدرت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بياناً مشتركاً رحباً فيه بقبول الأطراف اليمنية للحوار وشدتها على ضرورة استمرار الأجواء الإيجابية والتخلي بروح الأخوة ونبذ الفرقة والانقسام، وأكد البيان أهمية التوقف بشكل تام عن القيام بأي تحركات أو نشاطات عسكرية، مشيراً إلى عمل الدولتين وبتنسيق وثيق مع مختلف الأطراف على متابعة الالتزام بالتهديئة ووقف إطلاق النار، والتهيئة لانطلاق الحوار بشكل بناء يسهم في إنهاء الخلاف ومعالجة آثار الأزمة.

لا شك أن هذا البيان الذي يصدر في وقت حساس للجميع، ينطوي على أهمية كبيرة، فهو أولاً، يؤكد حرص حكومتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على القيام بمسؤولياتهما في تحالف دعم الشرعية في اليمن، والتزامهما الثابت بالأهداف التي نشأ من أجلها التحالف العربي وهو دحر الانقلاب وإعادة الشرعية المغتصبة من قبل ميليشيا الحوثي المدعوم من إيران. فلا شك أن النزاع بين الأطراف اليمنية الشرعية يعرقل عمل التحالف العربي الذي تشكل في الأساس من أجل مواجهة الحوثيين والتخلص من سيطرتهم على البلاد في أعقاب انقلابهم عام 2014؛ كما أن القتال بين الإخوة يشنت القدرات القتالية لكل القوى التي تريد تحرير اليمن. وثانياً، أن البلدين لم يتغير موقفهما من الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، حيث أكد البيان استمرار دعمهما لها في جهودها الرامية إلى المحافظة على مقومات الدولة اليمنية وهزيمة المشروع الإيراني ودحر الميليشيا الحوثية والتنظيمات الإرهابية في اليمن. وثالثاً، يؤكد التزام البلدان الثابت إنسانياً، عدم تأثر هذا الالتزام بأي أمور أخرى مهما كانت؛ حيث تمثل مساعدة الشعب اليمني وخاصة الفئات المحتاجة ليس أولوية فقط ولكن أيضاً أحد الثوابت في البلدين. وقد أكد البيان التزام البلدين بتقديم المساعدة واستمرار تقديم المساعدات الإنسانية في المحافظات المحررة؛ وهذا أمر حيوي يسهم في تخفيف حدة التوتر؛ حيث تمثل الظروف الصعبة التي يمر بها الناس عاملاً في توتير الأوضاع في بعض المناطق المحررة بما فيها محافظات الجنوب. رابعاً، يعطي البيان دفعة للجهود الأممية الرامية إلى إيجاد حل للأزمة اليمنية برمتها، التي تأثرت بشكل واضح بالأحداث الأخيرة؛ إذ لا يمكن المضي قدماً في البحث عن حل سياسي مع المتمردين الحوثيين إذا لم يكن هناك توافق وموقف يميني موحد أو على الأقل منسجم ومتفق على الأولويات لدى الطرف الآخر من الأزمة ممثلاً في الشرعية. ولعل لقاء وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير، أمس، في جدة، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، مارتن جريفيث، يأتي في هذا السياق، حيث تمت مناقشة السبل للمضي قدماً في العملية السياسية في البلاد. وتحظى جهود التحالف وحرصه على تسوية الأوضاع في الجنوب، والتزامه في الوقت نفسه بعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة من أجل حل الصراع الدائم منذ خمس سنوات، بتقدير أممي كبير، حيث أعرب جريفيث عن امتنانه «للمملكة العربية السعودية على جهود الوساطة التي تبذلها في جنوب اليمن». وأخيراً، يقطع البيان الطريق على كل المشككين في موقف البلدين من اليمن، وعلى أولئك الذين يراهنون على خلافات بينهما، خدمة لأجندات مشبوهة لا تريد الأمن والاستقرار لليمن والمنطقة.

الابتكار والحاجة إلى دماء جديدة

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية كبيرة للابتكار؛ حيث يمثل عنصراً محورياً، بل مرتكزاً أساسياً في مسيرة التطور التي تشهدها الدولة؛ فمن دون الابتكار لا يمكن تحقيق طموحات بحجم طموحات دولة الإمارات، التي لا تسعى إلى أن تكون رائدة في مختلف المجالات أو القطاعات، أو أن تتبوأ الصدارة في مختلف المؤشرات الإقليمية والدولية فقط، ولكن أن تكون نموذجاً يُحتذى به ومصدر إلهام للدول والشعوب الأخرى التي تسعى إلى التطور والنهوض. وقد أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، خلال رئاسة سموه جلسة عصف ذهني مع فريق عمله أول من أمس، أن الفترة المقبلة تحتاج إلى أفكار استثنائية وطاقات ودماء جديدة في العمل الحكومي.

ولا شك أن الابتكار ليس مسألة سهلة؛ وهو عملية منظمة ومستمرة، وتحتاج بالطبع إلى أصحاب قدرات مميزة ومهارات خاصة؛ وهذا لا يأتي إلا من خلال الاجتهاد على النفس، والعمل بكل جدٍ ووفقاً للأصول العلمية الصحيحة والتفكير السليم الذي يقود بالضرورة إلى الابتكار، وحتى في كثير من الأحيان إلى الإبداع والاختراع.

ومن المهم التأكيد أن الابتكار ليس مجرد شعار يُرفَع، سواء على مستوى الفرد، أو المؤسسة، أو مستوى آخر، وإنما هو عملية تجريبية لا يمكن أن يكون لها انعكاسات حقيقية ما لم ترتبط بالواقع وتعالج مشكلاته. وبالنظر إلى واقع المؤسسات في الدولة، فلا شك أن الابتكار يحظى باهتمام كبير ودعم متواصل من القيادة الرشيدة. وما التقدم الذي تحقق في العديد من المجالات إلا ثمرة من ثمار الابتكار؛ ولكن لا شك أيضاً أن هناك الكثير من العمل المطلوب من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بالابتكار؛ فالمعروف أننا نعيش في عالم متغير يشهد تسارعاً هائلاً وتنافساً غير مسبوق، وتتطلب مواكبة ذلك كله ابتكاراً حقيقياً، وأفكاراً جديدةً. وقد يقول قائل هناك الكثير من الأفكار التي تطرح، سواء في الندوات المتخصصة، أو ورش العمل، أو المحاضرات، أو أجنداث المؤسسات العامة والخاصة... إلخ؛ ولكن قد لا يكون الكثير منها واقعياً، أو لا ينسجم وطبيعة التطورات الحالية، أو ربما يصعب، أو حتى يستحيل تحقيقه، ولاسيما في ظل الظروف القائمة، ومن ثم فهناك حاجة إلى أفكار إبداعية عملية وواقعية؛ أي أفكار يشعر الناس بتأثيراتها الإيجابية فيهم؛ وهذا يحتاج بالإضافة إلى الخبرة إلى دماء جديدة؛ سواء من خلال توظيف ذوي كفاءات متمكّنين، أو حتى تغيير ذوي الكفاءات الذين لا يستجيبون لمتطلبات المرحلة، أو ثبت أنهم غير قادرين على تحقيق الابتكار وفقاً لرؤية القيادة الرشيدة؛ وهو ابتكار يجب أن تُرى انعكاساته على حياة الناس، وعلى أرض الواقع؛ وفي الوقت نفسه يرتقي بالدولة، ويسهم في تحقيق رؤى القيادة في أن تكون الإمارات، ليست في مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2021 فقط، ولكن أن تصبح الأفضل في المجالات كافة بحلول الذكرى المئوية لقيام الاتحاد. وهذا لا شك هدف طموح، وطموح جداً؛ ولكن تحقيقه ليس مستحيلاً؛ خاصة في دولة لا تعرف قيادتها المستحيل، وإنما تؤمن بأن كل شيء ممكن ما دامت الظروف المناسبة لذلك مهياً؛ ونحن نرى، والعالم من حولنا يشهد، أن لدى الإمارات قدرات وإمكانات هائلة، وقيادة قادرة على توظيف هذه الإمكانيات على أحسن وجه، وليس أدل على ذلك من مستوى التقدم الذي وصلت إليه الإمارات؛ حيث ينظر العالم إلى إنجازاتها؛ ويترقّب منها المزيد، كما يحرص على الاستفادة من تجربتها، خاصة أن ما حققته الدولة من تطور غير مسبوق، وفي وقت قياسي، مقارنة مع دول عمرها قرون، يُعدّ بمقاييس التطور معجزة تنموية بامتياز؛ ولا شك في أن أحد العوامل التي مكّنت من ذلك هو الابتكار.



يُعدُّ قطاع الطاقة من القطاعات التي تعنى دولة الإمارات العربية المتحدة بالاهتمام بها وتطويرها، بما يتواءم مع حجم الاحتياجات المحلية والدولية منها، وبما يواكب التوجهات العالمية الخاصة بحماية المناخ من خلال التركيز على سياسات الطاقة المستدامة في الإنتاج والاستهلاك.

مؤتمر الطاقة العالمي.. فرص استثمارية في قطاع الطاقة بالإمارات



إغفال الاهتمام بتأهيل الكوادر المواطنة من خلال البرامج التعليمية والتدريبية التي ينخرطون بها في مجالات الطاقة؛ ليتمكنوا من الحصول على المعارف والمهارات الأفضل عالمياً في القطاع، وخاصة ما يتعلق بأنشطة الطاقة المستدامة. ويُنظر إلى مؤتمر الطاقة العالمي بصفته الحدث الأكبر دولياً لمواجهة تحديات قطاع الطاقة، من خلال رسم ملامح مستقبل صناعة الطاقة في العالم؛ حيث تشهد دورة هذا العام، الرابعة والعشرين، مشاركة أكثر من 300 عارض من الشركات العالمية، وأكثر من 150 دولة؛ ليرسخ هذا الحدث مكانة أبوظبي العالمية بصفقتها لاعباً رئيسياً في قطاع الطاقة بالعالم؛ وذلك بعد أن فازت دولة الإمارات في عام 2014 بحق استضافة المؤتمر بالإجماع؛ لتكون بذلك أول دولة من «أوبك» وأول دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستضيف هذا الحدث.

ويقدم مؤتمر هذا العام إلى الشركات الناشئة الخاصة بتطوير الطاقة وحماية المناخ فرصة لتقديم أحدث الابتكارات والمشروعات، التي تسهم في رسم مستقبل قطاع الطاقة المستدامة بتقنيات وأفكار تعمل على التحوّل العالمي في مجال الطاقة وحماية المناخ، كإتاحة خدمة النقل بالاعتماد الكامل على السيارات الكهربائية الذاتية القيادة، واستخدام المواد المضيئة الحيوية لإنتاج الضوء باستخدام كائنات عضوية، واعتماد قوالب حيوية مصنوعة من مخلفات قصب السكر بديلة للحطب وغيرها؛ ما يسهم في تحسين إنتاجية الطاقة، وكفاءة تشغيلها، وخفض اعتمادها على الوقود الأحفوري، وتوفير حلول مستدامة للطاقة النظيفة للمجتمعات التي يصعب الوصول إليها وتعاني شح الطاقة، كبعض المناطق في إفريقيا وآسيا، وعمل كل ما من شأنه المساعدة على خفض استهلاك الطاقة المستخدمة في القطاعات كافة.

تستضيف إمارة أبوظبي، في الفترة من 9 إلى 12 سبتمبر الجاري، مؤتمر الطاقة العالمي؛ برعاية رسمية من دائرة الطاقة في أبوظبي، التي تهدف إلى التعريف بمبادراتها لتفعيل مبادئ كفاءة الطاقة والفرص الاستثمارية التي تتيحها أمام المستثمرين، وخاصة أولئك المهتمين بالتأسيس لاستثماراتهم في هذا القطاع بطرق مبتكرة، وتعتمد على أعلى معايير التقنية الحديثة، بما يتواءم مع استراتيجية أبوظبي لإدارة جانب الطلب وكفاءة الطاقة 2030، لتحقيق الواقع والمستقبل المنشودين في هذا القطاع.

وتركز دولة الإمارات على إدارة جانب الطلب أو الترشيد لخفض استهلاك الطاقة والاستخدام الأمثل؛ بصفقتها خياراً مهماً لتلبية الاحتياجات، من خلال اعتماد سياسات وبرامج خاصة بتحسين كفاءة الطاقة والاستجابة للطلب، وابتكار عدادات ذكية تقدّم معلومات حول استهلاك الطاقة بطريقة دقيقة، واستجابة سريعة لتغيير العرض والطلب؛ ومن هذا المنطلق أطلقت دائرة الطاقة في أبوظبي «برنامج إدارة جانب الطلب»؛ لتضمن التحول إلى استراتيجية شاملة لكفاءة الطاقة، عبر تطوير شبكة ذكية تلبي احتياجات المجتمع مستقبلاً.

وقد جاء اهتمام دولة الإمارات بتوفير الفرص الاستثمارية بقطاع الطاقة؛ نظراً إلى الدور الذي يلعبه القطاع في سياساتها الداخلية والخارجية؛ فمنذ اكتشاف النفط والغاز، قبل أكثر من نصف قرن، أصبحت الدولة عضواً رئيسياً في أسواق الطاقة العالمية، كما أنها تعدُّ من أولى الدول التي تلعب دوراً بارزاً في تحقيق الاستقرار لأسواق النفط العالمية، وخاصة أنها تعد من أكبر الدول المنتجة للنفط في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، حيث يبلغ إنتاجها من النفط، بحسب بيانات مارس الماضي، ثلاثة ملايين و43 ألف برميل يومياً، كما أنها بإمكانها الوصول إلى طاقة إنتاجية حتى 3.5 مليون برميل يومياً.

وفضلاً عن الطاقة التقليدية؛ تحرص دولة الإمارات على تنويع مصادر الطاقة سعياً إلى مواكبة الطلب المتزايد عليها؛ وهو ما جعل سياساتها الاقتصادية تلجأ إلى عدم الاعتماد بشكل رئيسي على المصادر التقليدية للطاقة كالنفط والغاز. كما تسعى الدولة إلى استقطاب الاستثمارات الخاصة بالطاقة النظيفة، وجذب الكفاءات العاملة في هذا القطاع، من دون



هل يصبح طريق اليونان قدر لبنان لحل أزمة دينه العام؟

يتناول تحليل «دويتشه فيله» الوضع الاقتصادي الصعب الذي يواجهه لبنان، وخاصة في ظل تراكم الديون؛ حيث تصب عوامل كالعقوبات الأمريكية، والتوتر بين إسرائيل وحزب الله، الزيت على نار أزمة الديون اللبنانية المترامية. وتنوي حكومة الحريري تنفيذ إصلاحات قاسية لمواجهة الأزمة؛ فهل ستنجح في ذلك، أو ستتم معالجة المشكلة على الطريقة اليونانية؟



اللبنانية والحفاظ على ربطها بالدولار الأمريكي؛ بسبب تناقص الاحتياطات اللازمة لضمان هذا الاستقرار، ودفع أقساط الدين وفوائده؛ إضافة إلى تمويل المستوردات التي تصل قيمتها السنوية إلى أكثر من 18 مليار دولار. وينبغي للحكومة اللبنانية سداد ديون بنحو أربعة مليارات دولار خلال العام المقبل، ونحو 1.5 مليار دولار لتغطية سندات سيحل أجل سدادها في نوفمبر المقبل. ويُعدّ الدين العام اللبناني، الشبيه بالدين اليوناني قبل 10 سنوات، أحد أثقل أعباء الدين العام في العالم.

مصدر القوة في خطر

شكّل القطاع المصرفي اللبناني شبكة الأمان والإنقاذ للاقتصاد اللبناني في تاريخه المعاصر حتى خلال سنوات الحرب الأهلية السوداء من عام 1975 حتى عام 1990. وقد تمكّن من ذلك نتيجة قدرته على جذب ودائع عربية وأجنبية كبيرة؛ بفضل سرّيته وفوائده العالية، وحرص جميع فرقاء النزاعات على تحييده. ولطالما تدفقت هذه الودائع إلى جانب تحويلات المغتربين، ولم يكن صعباً على الحكومات اللبنانية المتعاقبة الوفاء بالتزاماتها المحلية وتجاه الدائنين الأجانب. وقد دعمها في ذلك قروض وإيداعات خليجية بضمانات دولية. أما اليوم؛ فقد تراجعت الإيداعات لأسباب سياسية؛ ولأن الدول الخليجية أضحت هي نفسها تعاني نقصاً في السيولة. كما أن وعود

يبدو أن المخاوف، التي يعبر عنها الرئيس اللبناني، ميشال عون، على الاقتصاد اللبناني؛ بسبب العقوبات الأمريكية على أشخاص وشركات ومصارف متهمّة بدعم حزب الله اللبناني، في محلها. وطالت آخر هذه العقوبات قبل أيام مصرف «جمّال ترست بنك» وكيانات أخرى وشخصيات فلسطينية ولبنانية. ويرى الرئيس، من خلال مخاوفه، أن العقوبات التي بدأت واشنطن في فرضها منذ عام 2016 «تضر كل لبنان؛ لأنها تجعل المستثمرين والمودعين خائفين من التعامل مع المصارف اللبنانية؛ خوفاً من احتمال ضمّها إلى قائمة العقوبات بحجة تعاملها مع زبائن على علاقة بالحزب». واليوم يحذّر الجميع من أزمة مالية واقتصادية خطيرة قد يفجرها التراجع المستمر في نمو ودائع القطاع المصرفي اللبناني الحيوي لتمويل الدولة. وممّا لا شك فيه أن توترات الأيام الأخيرة الخطيرة بين إسرائيل وحزب الله لن تساعد على انفراج الوضع.

استقرار الليرة على المحك

يدل على خطورة الوضع معطيات عدّة، مثل معدل نمو دون الواحد في المئة منذ ثلاث سنوات، وتوقُّع انخفاض احتياطات لبنان القابلة للاستخدام من 25.5 مليار دولار نهاية عام 2018 إلى 19 مليار دولار مع نهاية العام الجاري (2019)، حسب وكالة التصنيف الائتماني العالمية «ستاندرد آند بورز جلوبال». وترى الوكالة أن هناك مخاطر في «استمرار انخفاض تدفقات ودائع العملاء، وعلى الأخص غير المقيمين؛ ما يعني اضطراب الحكومة إلى تسريع السحب من احتياطات النقد الأجنبي المتاحة فعلياً؛ للوفاء بالتزاماتها تجاه مؤسسات الدولة، وخدمة أقساط الدين العام الذي تعادل قيمته أكثر من 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر بنحو 56 مليار دولار خلال العام الماضي؛ وهو الأمر الذي يهدد استقرار سعر الليرة



تحقيق أهداف حكومته في ظل المعطيات غير المطمئنة وفي ظل فساد وانقسامات ومحاصصة طائفية ابتليت بها مؤسسات الدولة؟ ويزيد من هشاشة الاستقرار في البلاد استمرار الأزمة السورية والتوترات بين إسرائيل من جهة، وحزب الله والحكومة اللبنانية من جهة أخرى.

في الحقيقة يفترض بمعالجة حالة كحالة المديونية اللبنانية التركيز أولاً على تشجيع ودعم القطاعات الإنتاجية بهدف دفع عجلة التنمية وتقليل فاتورة العجز الهائل في الميزان التجاري. فقيمة صادرات لبنان الغني بالأراضي الزراعية والخبرات في الصناعات التحويلية لا تصل إلى 20% من قيمة وارداته السنوية، 3 مليارات للصادرات مقابل أكثر من 18 مليار دولار للواردات. أما تجميد التعيينات الحكومية لموظفين جدد وزيادة الرسوم والضرائب فلن تساعد على دفع معدلات النمو. وفيما يتعلق بالكلمة السحرية «إعادة الهيكلة» فإن الفشل الذريع في حل مشكلة الكهرباء بعد نحو عقدين على نهاية الحرب الأهلية يدل على ضعف الحكومة وقدرتها على تطوير البنى التحتية المتهالكة في معظم المناطق اللبنانية. وتدلل تجربة الخصخصة في قطاع النفايات على أنها كارثة على البيئة والسياحة وسمعة لبنان في الخارج.

على ضوء ما تقدم، قد يكون قدر لبنان مزيداً من الاقتراض والخضوع لشروط الدائنين في فرض إصلاحات تكاد لا تُحتمل على غرار الإصلاحات اليونانية التي تراقب تنفيذها الجهات الدائنة. وتتم هذه المراقبة بناء على سحب الكثير من صلاحيات الحكومة لصالح الجهات الدائنة من دول في الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

المانحين والدائنين الدوليين بتقديم 11 مليار دولار خلال «مؤتمر سيدر الباريسي 2018» لم تنفَّذ؛ لأن تقديم المبلغ مرهون بتنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة وقاسية تؤجلها الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ أكثر من 15 سنة. ويزيد الطين بلة استمرار الأزمة السورية، وتراجع الاستثمارات المباشرة في لبنان إلى النصف تقريباً منذ عام 2010، حسب مؤسسة التجارة والاستثمار الألمانية GTAI، فبينما كانت هذه الاستثمارات، على سبيل المثال، في حدود خمسة مليارات دولار في عام 2010؛ فإنها بقيت بين عامي 2011 و2017 بين 2.3 إلى 2.9 مليار دولار سنوياً.

وكالات التصنيف وجواب الحكومة

الحكومة اللبنانية، وفي ضوء المخاطر المحدقة بالاقتصاد أقرت بعد جهد جهيد ومشاحنات لا تنتهي موازنة تهدف إلى تقليص العجز من أكثر من 11 بالمائة إلى أقل من 8% خلال السنة المالية الحالية وإلى 5% من الناتج المحلي الاجمالي بحلول 2022. لكن الحكومة ما إن بدأت بتنفيذ خطتها الطموحة حتى أطلقت أشهر وكالات التصنيف الائتماني الأمريكية بتقارير غير مطمئنة عن الاقتصاد اللبناني وآفاقه المستقبلية. وإذا كانت وكالة «فيتش» خفضت فعلياً تصنيف لبنان قبل بضعة أسابيع، فإن وكالة «ستاندارد آند بورز جلوبال» أجلته لبعض الوقت محذرة من أنها ستقوم بذلك إذا استمر تسارع استنزاف احتياطات النقد الأجنبي. الحكومة اللبنانية من جهتها لم تنتظر طويلاً للرد على التقارير المقلقة، إذ أعلن رئيسها سعد الحريري عزم حكومته على إطلاق «خطة طوارئ اقتصادية» تهدف إلى تصحيح مسار الاقتصاد والمالية العامة من خلال إعادة هيكليتهما بحسب قوله. ويقوم هذا التصحيح على تخفيض عجز الموازنة من خلال «تجميد التعيينات الحكومية في مؤسسات الدولة والاستغناء عن مصاريف تثقل كاهل الخزانة وطرح شركات حكومية للخصخصة».

إصلاح على الطريقة اليونانية؟

وهنا يظهر السؤال: هل يكفي؟ ذلك وهل ينجح الحريري الذي لا يعد من رجال الأعمال المتميزين في

تصعيد الحرب التجارية سوف يعمق الأزمة العالمية

تتناول افتتاحية صحيفة «فايننشال تايمز» الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي، والخطوات الضرورية للحد من الأضرار، حيث تعمل البنوك المركزية على تبني سياسة أكثر مرونة في المستقبل.



المعفاة سابقاً، ومعظمها سلع استهلاكية، لم يتم إدراجها في البيانات التي تستند إليها المؤشرات. وبمجرد تطبيق فرض الرسوم الجمركية الجديدة بالكامل في شهر ديسمبر المقبل، سيبلغ متوسط الرسوم الجمركية حوالي 24% مقارنة بحوالي 12% في بداية العام، ومقارنة بـ 3% فقط، وذلك قبل أن يقوم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض الجولة الأولى من الرسوم الجمركية في أوائل عام 2018.

وسوف يشعر المستهلكون الأمريكيون بهذه الزيادة الكبيرة في الرسوم الجمركية بشكل متزايد خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من هذا العام، حيث تعتبر الرسوم الجمركية بالفعل عاملاً مؤثراً فيما يتعلق بانخفاض ثقة المستهلك الأمريكي في أغسطس، وهو أكبر انخفاض منذ عام 2012. وأظهر المسح الذي أجراه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، الذي شمل البنوك المركزية في 12 منطقة جغرافية، قلقاً متزايداً بشأن الرسوم الجمركية.

وسوف يستمر تراجع الطلب الأمريكي على السلع الصينية في التأثير في سلاسل التوريد العالمية وقد يؤثر في قطاعات أخرى في الاقتصاد العالمي، ولهذا السبب نحن نشهد تحركات من البنوك المركزية على مستوى العالم للحد من الضرر. ومن المتوقع أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة مرة أخرى هذا الشهر. ومن المتوقع أيضاً أن يقوم البنك المركزي الأوروبي الأسبوع المقبل بالتخفيف من سياساته الاقتصادية في أول إجراء من نوعه منذ عام 2016.

ولهذا، فإنه يجب على الحكومات أيضاً أن تتدخل عبر توفير دعم مالي، وهي الفكرة التي تكتسب قوة في الوقت الحالي بأوروبا، وخاصة بعد أن أصبحت ألمانيا على حافة الركود، وهي الفكرة التي أيدتها أيضاً كريستين لاجارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي.

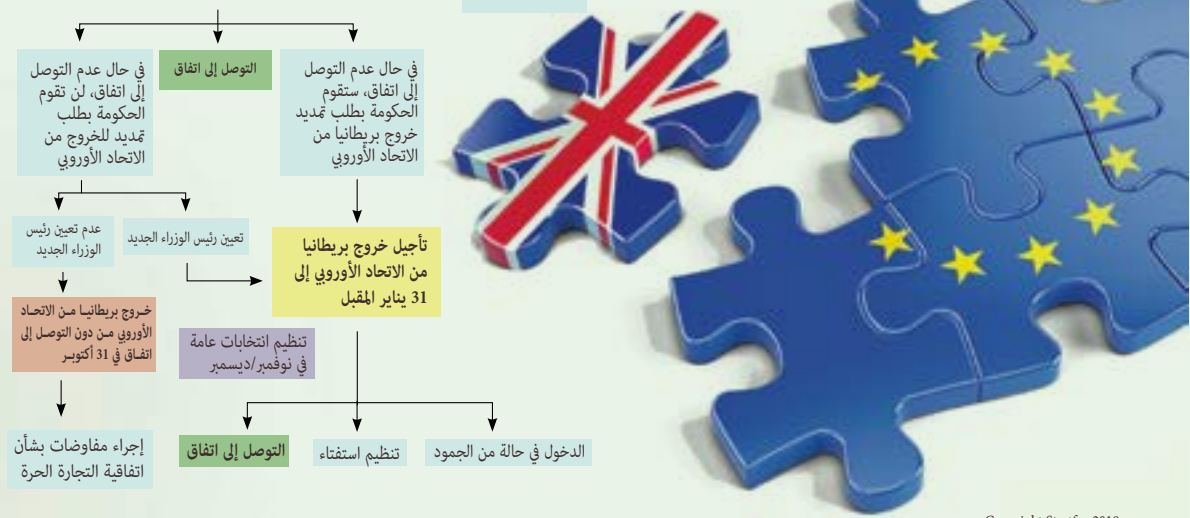
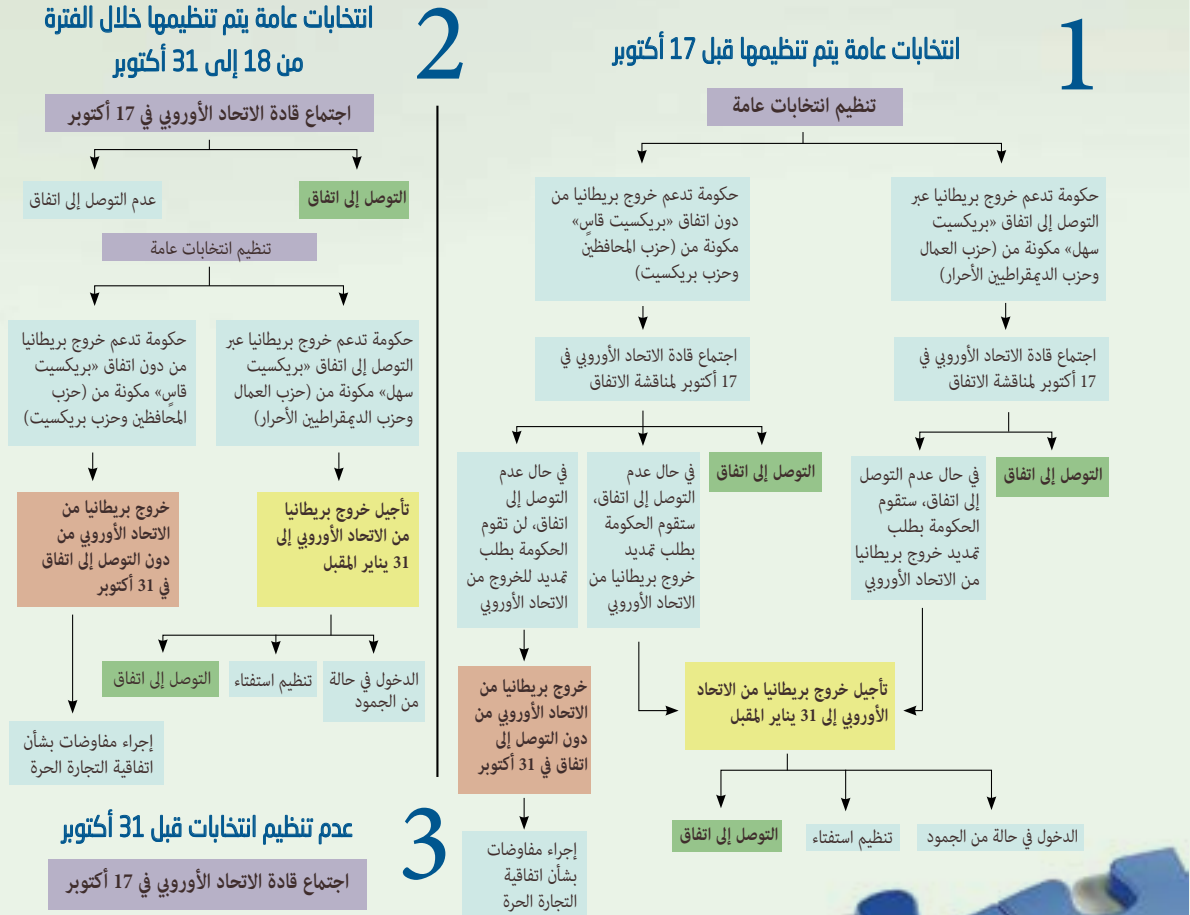
لقد بدأ شهر سبتمبر بشكل سيئ بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، فمع زيادة الرسوم الجمركية على واردات الولايات المتحدة من الصين في بداية الشهر وتفاقم ضعف التصنيع في الولايات المتحدة، ازدادت المخاوف بشأن صحة أكبر اقتصادين في العالم. وبالرغم من أن قطاعات الخدمات على مستوى العالم ما تزال مرنة في ظل ضعف التصنيع الذي تمر به الولايات المتحدة، إلا أن عدم وجود نهاية وشيكة للحرب التجارية، سيجعل من انتقال الضعف الذي يعانيه قطاع التصنيع إلى قطاع الاستهلاك مجرد مسألة وقت.

ومن المتوقع أن يتفاقم الوضع الاقتصادي العالمي قبل أن يشهد أي بوادر تحسن، حيث تضيف القوة المستمرة للدولار الأمريكي في هذه البيئة المنخفضة النمو شعوراً بعدم الارتياح في الأوساط الاقتصادية العالمية. وقد أكدت استطلاعات التصنيع التي صدرت خلال الأسبوع الماضي ضعفاً عميقاً، حيث عانى مؤشر «جي بي مورجان» العالمي الانكماش من شهره الرابع على التوالي، وهي أطول مدة انكماش منذ عام 2012، والأكثر حدة أيضاً. كما أن أكثر من نصف الدول الثلاثين التي تم رصدها تعاني تراجعاً في قطاعاتها الصناعية. وتعتبر أوروبا الأكثر تضرراً، وخاصة أن ألمانيا التي تمتاز بكثافة التصنيع تعاني سقوطاً حراً. هذا بالإضافة إلى أن العديد من الاقتصادات التي تعتمد على التصدير في قارة آسيا قد شهدت انخفاضات حادة. وحتى قطاع الصناعات التحويلية الأمريكية، الأقل اعتماداً على التجارة، أصبح يمر الآن في حالة انكماش، فقد انخفض مؤشر الولايات المتحدة الرسمي التابع لـ «معهد إدارة التوريد» في شهر أغسطس الماضي، وذلك لأول مرة منذ ثلاث سنوات، الأمر الذي يمثل أنباء غير سارة، وخاصة لأي تعافٍ مستقبلي مُحتمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مقياس إنتاج المصانع في الولايات المتحدة، الذي شهد في السابق ارتفاعاً كبيراً، فقد انخفض إلى أدنى مستوى له منذ عقد من الزمان.

ومما لا شك فيه أن إعلان فرض الرسوم الجمركية الجديدة التي ستصبح سارية اعتباراً من اليوم الاثنين، سيجعل الأمور تزداد سوءاً، فقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بزيادة الرسوم الجمركية الحالية على البضائع الصينية لتصل إلى 30%، إضافة إلى إعلان فرض رسوم جديدة بنسبة 15% على السلع

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «البريكسيت»: ثلاثة سيناريوهات

يعتزم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون مطالبة مجلس العموم بالموافقة على إجراء انتخابات عامة مبكرة، وهو أمر يتطلب موافقة ثلثي أعضاء المجلس، وهو أمر يعني، بحسب مركز «ستراتفور» الأمريكي للدراسات، ضرورة تصويت أعضاء من حزب العمال المعارض على إجراء انتخابات مبكرة. ويرى بعض النواب أنه من الأفضل إجراء انتخابات مبكرة قبل قمة قادة الاتحاد الأوروبي المزمع عقدها في 17 أكتوبر المقبل من أجل مناقشة اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكسيت». بينما يرى نواب آخرون أنه من الأفضل إجراء الانتخابات بعد اجتماع القمة، لأن ذلك من شأنه أن يُقنع بوريس جونسون لكي يطلب من الاتحاد الأوروبي تمديد «بريكسيت»، وذلك خوفاً من حجب الثقة عنه وتعيين رئيس وزراء آخر بدلاً عنه. وفيما يأتي السيناريوهات الثلاثة المحتملة في هذا السياق:



3 عدم تنظيم انتخابات قبل 31 أكتوبر

اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي في 17 أكتوبر

- التوصل إلى اتفاق
 - عدم تنظيم انتخابات عامة
 - تعيين رئيس الوزراء الجديد
 - تأجيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى 31 يناير المقبل
 - الدخول في حالة من الجمود
 - تنظيم استفتاء
 - التوصل إلى اتفاق
 - إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة
 - عدم التوصل إلى اتفاق
 - عدم تعيين رئيس الوزراء الجديد
 - تأجيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى 31 أكتوبر
 - الدخول في حالة من الجمود
 - تنظيم استفتاء
 - التوصل إلى اتفاق
 - إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة



Copyright Stratfor 2019

«مؤتمر الطاقة العالمي» ينطلق في أبوظبي اليوم



التغيرات في مختلف القطاعات بصناعة الطاقة»، مؤكداً خلال استعراضه استراتيجية الدولة لتنويع مصادر الطاقة 2050، أن موعد تشغيل المحطة الأولى في براكة كما هو محدد سابقاً 2020 من جانب الشركة المشغلة للمفاعل، وأنه لا تغيير لجدول تشغيل المشروع.

تنطلق اليوم تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، فعاليات مؤتمر الطاقة العالمي الرابع والعشرين، الذي تستضيفه أبوظبي، بمشاركة 71 وزيراً و500 رئيس تنفيذي في أكبر تجمع دولي لمواجهة التحديات ورسم ملامح مستقبل صناعة الطاقة في العالم. وأكد معالي سهيل بن محمد فرج فارس المزروعى، وزير الطاقة والصناعة ورئيس اللجنة التنظيمية لمؤتمر الطاقة العالمي، أن نسبة التزام الإمارات باتفاق «أوبك+» بهدف تحقيق توازن واستقرار سوق النفط العالمي، فاقت 100%. وقال معاليه، خلال مؤتمر صحفي عقد أمس للإعلان عن فعاليات مؤتمر الطاقة: «إن مؤتمر الطاقة يستهدف تسليط الضوء على أهم التحديات في قطاع الطاقة والتحول الجارية، وأثر هذه

«الدار» تطلق «السعديات ريزيرف» بـ 722 مليون درهم



أطلقت شركة الدار العقارية أمس مشروع «السعديات ريزيرف» بقيمة 722 مليون درهم، ويعد أول مشاريعها لبيع قطع أراض سكنية في جزيرة السعديات، ويوفر 306 قطع أرض متاحة للمشتريين من جميع الجنسيات. ويوفر المشروع البالغة مساحته 422 ألف متر مربع، أراضي سكنية بمساحات تتراوح من 600 إلى 1400 متر مربع، لبناء منازل تتألف من 4 إلى 6 غرف نوم، بأسعار تبدأ من 1.6 مليون درهم. وقال راشد العميرة، مدير إدارة تطوير المشاريع في شركة الدار العقارية، خلال مؤتمر صحفي أمس، إنه من المقرر بدء أعمال البناء في المشروع خلال الربع الأول من عام 2020، على أن يتم تسليم المشروع بحلول منتصف 2022، لافتاً النظر إلى توفير خطط سداد مرنة، تشمل سداد 30% خلال فترة الإنشاء التي تمتد لنحو عامين ونصف العام، مع دفعة أولى تبلغ 5% فقط.

انخفاض معظم بورصات الخليج ودبي تقود الخسائر

انخفضت معظم البورصات الخليجية يوم الأحد متأثرة بالأسهم المالية، بينما سجلت سوق دبي أداءً دون نظيراتها في المنطقة، بعدما أوقف سهم بنك الإمارات دبي الوطني أكبر مصارف الإمارة، موجة مكاسب استمرت أربعة أيام متتالية. وأغلق مؤشر دبي منخفضاً 0.7 بالمئة، مع هبوط سهم الإمارات دبي الوطني 2.9 بالمئة. وارتفع سهم البنك في الجلسات الأخيرة بعد أن رفع سقف الملكية الأجنبية فيه إلى 20 بالمئة من خمسة بالمئة، وأعلن عزمه زيادته إلى 40 بالمئة في المستقبل. وضغطت أسهم شركات التطوير العقاري أيضاً على مؤشر دبي، إذ نزلت أسهم داماك العقارية وأرابتك القابضة بنسبة 1.2 بالمئة لكل منهما. ومن المتوقع تراجع أسعار المنازل في دبي تراجعاً حاداً في العامين الحالي والقادم مع انكشاف الآفاق الضعيفة بالفعل على مزيد من المخاطر الناجمة عن تباطؤ في الاقتصاد وتخمة في معروض الوحدات السكنية، حسبما خلص إليه استطلاع أجرته رويترز. وانكشمت أسعار العقارات في دبي بين 25 و35 بالمئة منذ ذروة منتصف 2014. وفي السعودية، غير مؤشر البورصة تجاهه ليغلق مستقراً تقريباً، مع عودة الأسهم المالية أيضاً إلى التراجع. وانخفضت أسهم مجموعة سامبا المالية والبنك السعودي البريطاني 2.4 بالمئة لكل منهما.

أرامكو قد تعطي أدواراً لسيتي وجولدمان وإتش.إس.بي.سي

قال مصدر مطلع يوم أمس الأحد، من المرجح أن تعطي أرامكو السعودية كلاً من سيتي وجولدمان ساكس وإتش.إس.بي.سي ومجموعة سامبا المالية، أدواراً في طرحها العام الأولي المزمع. ومن المتوقع أن تعين الشركة مستشاريها في عملية الطرح خلال الأيام المقبلة.

«مركز الإمارات للدراسات» ينظم محاضراته رقم (693) بعنوان: «العلاقات الأمريكية - الصينية وآثارها على الدول الناشئة»



للدول الأصغر. وخلال المحاضرة، سيتحدث كاوسيكان عن الآليات اللازمة لتجاوز التحديات والتقلبات الناجمة عن التنافس الأمريكي - الصيني؛ كامتلاك القدرة على التحليل الرصين والفهم المستبصر للمصالح الوطنية، والتحلي بالشجاعة السياسية للعمل على تحقيق تلك المصالح بعزيمة وإصرار؛ ذلك أن التسليم للواقع المحتوم سيكون له عواقب وخيمة على الدول الصغيرة.

يشار إلى أن الأستاذ بيلاهاري كاوسيكان، يشغل حالياً منصب رئيس معهد الشرق الأوسط، وهو معهد مستقل يتبع جامعة سنغافورة الوطنية. وشغل السيد كاوسيكان في الفترة من عام 2001 إلى 2013 منصب السكرتير الدائم الثاني، ثم السكرتير الدائم لوزارة الشؤون الخارجية في جمهورية سنغافورة، ثم عمل سفيراً متجولاً حتى مايو 2018. كما شغل السيد كاوسيكان، سابقاً، عدداً من المناصب في الوزارة، منها نائب وزير الخارجية لمنطقة جنوب شرق آسيا، والممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وسفير جمهورية سنغافورة لدى الاتحاد الروسي. ويعلق السيد كاوسيكان بانتظام على الشؤون الدولية والتطورات السياسية، حيث درس في مؤسسة رافلز، وجامعة سنغافورة، وجامعة كولومبيا في نيويورك.

ينظم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية محاضراته رقم (693) بعنوان «العلاقات الأمريكية - الصينية وآثارها على الدول الناشئة»، يلقيها الأستاذ بيلاهاري كاوسيكان، رئيس معهد الشرق الأوسط، جامعة سنغافورة الوطنية، جمهورية سنغافورة، وذلك في الساعة العاشرة صباحاً يوم الثلاثاء، الموافق 10 سبتمبر 2019 في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بمقر المركز في أبوظبي، والدعوة عامة، والترجمة الفورية متوفرة.

وتأتي هذه المحاضرة في إطار تفاعل «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» مع أبرز القضايا والملفات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، وخاصة تلك التي تلقي بظلالها على الدول النامية والناشئة، وتؤثر في موازين القوى الدولية التي باتت تتشكل وفقاً للقوة الاقتصادية والسياسية التي تمتلكها الدول، حيث يحرص المركز من هذا المنطلق على عقد محاضرات وندوات تركز على مختلف الموضوعات الفكرية والاستراتيجية والسياسية والعلمية والمجتمعية، واستضافة الباحثين والمفكرين في مجالات العلوم السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية.

وتستمد المحاضرة أهميتها من دخول العلاقات الأمريكية - الصينية مرحلة جديدة تتسم بالتنافس الاستراتيجي الطويل المدى، الذي تتجلى ملامحه في تنامي النزاع التجاري بين واشنطن وبكين في هذه المرحلة، والذي بدأ مع قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض رسوم جمركية على واردات بلاده من الصين، منذ العام الماضي وحتى سبتمبر من العام الجاري، في مقابل ذلك فرضت الصين رسوماً جمركية على الواردات القادمة من الولايات المتحدة، الأمر الذي يؤثر في حرية التجارة ويخفض من توقعات النمو، ويقلص من ثقة المستثمرين، ويؤثر سلباً في أسواق المال والأعمال وأسواق النفط، بسبب النزاع التجاري الدائر بين أكبر اقتصادين في العالم.

وستتطرق المحاضر إلى مجموعة من التوقعات حول آفاق العلاقات الأمريكية - الصينية، حيث يرى أن خيار اندلاع حرب بين الدولتين ليس وارداً، فلن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية ولا الصين من تحقيق أهدافهما كاملة. لكن البيئة الاستراتيجية الجديدة ستكون مملوءة بالتحديات؛ ولاسيما



مخازن نووية إيرانية سرية تثير مخاوف وكالة الطاقة الذرية

تتكشف يوماً بعد يوم أدلة جديدة على خداع إيران، وعدم التزامها بتعهداتها بموجب الاتفاق النووي، حيث تحدثت مصادر عن كشف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن وجود آثار لليورانيوم في مخزن نووي سري؛ بينما خدعت إيران البريطانيين بشأن نقالة النفط المفرج عنها؛ وما زالت تماطل للإفراج عن الناقلات البريطانية المحتجزة لديها. وفيما يأتي آخر التطورات في هذا السياق:

ماذا تعني هذه التطورات؟

تمثل المعلومات التي تحدثت عن اكتشاف آثار لليورانيوم المخصب في مخازن سرية، أحدث تطور في سلسلة الانتهاكات الإيرانية للاتفاق النووي الموقع معها منتصف عام 2015؛ والذي بموجبه يمكنها تخصيب اليورانيوم بنسبة لا تتجاوز 3.5%، وبشكل علني وشفاف؛ ولطالما تحدثت إيران عن التزامها بنود الاتفاق؛ بينما تفضح المعلومات التي توصلت إليها مؤخراً الوكالة الدولية للطاقة الذرية مزاعم إيران، وتؤكد المخاوف التي أثارها مبكراً الولايات المتحدة الأمريكية ودفعتها إلى الانسحاب من الاتفاق؛ وقلق الدول الإقليمية الشديد من السلوك الإيراني؛ فهذا دليل ملموس على أن إيران لا يمكن الوثوق بها. وهو ما يتطلب بالضرورة موقفاً دولياً حازماً. فعلى الأمريكيين أن يواصلوا الضغط وبشكل أكبر، كما أن على الأوروبيين الذين يتوددون إلى إيران أن يعيدوا النظر في موقفهم ويتخذوا إجراءات عقابية بحق النظام الإيراني. فالملف النووي ليس المسألة الوحيدة الذي لا يمكن الوثوق بإيران بشأنها؛ فهناك أيضاً مسألة النفط وتهريبه إلى مناطق يفرض عليها الاتحاد الأوروبي عقوبات صريحة؛ فبرغم تعهد إيران بالألا تتوجه الناقلات (أدريان داريا 1) إلى سوريا كشرط للإفراج عنها من قبل سلطات «جبل طارق» الخاضع للسيادة البريطانية، فقد أكدت السلطات الإيرانية نفسها، أنها باعت حمولتها. وتظهر صور الأقمار الاصطناعية الملتقطة الجمعة للسفينة أنها موجودة قبالة السواحل السورية. وهذا ما يبرر مواصلة الضغط على إيران، وكذلك ضرورة الانضمام إلى الولايات المتحدة، التي أكدت أنها ستواصل فرض عقوبات على كل من يشتري النفط الإيراني أو يتعامل مع الحرس الثوري الذي صنفته منظمة إرهابية؛ وأنها لن تمنح أي إعفاءات جديدة تتعلق بمشتريات النفط الإيراني لأي طرف كان.

- قال دبلوماسيان يتابعان عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن عينات أخذتها الوكالة من موقع في طهران، وصفه رئيس وزراء إسرائيل بأنه «مخزن نووي سري»، أظهرت وجود آثار لليورانيوم لم تقدم إيران أي تفسير لها حتى الآن. وأضاف الدبلوماسيان أن الوكالة تحقق لمعرفة مصدر جزيئات اليورانيوم وطلبت من إيران تقديم تفسير. لكن طهران لم تفعل ذلك، ما يؤجج التوتر بين واشنطن وطهران.
- قالت السلطات الإيرانية، بحسب «بي بي سي العربية»، إن ناقلة النفط (أدريان داريا 1)، التي يشتبه في أنها كانت تنقل نفطاً إلى سوريا في خرق للعقوبات الدولية، باعت حمولتها. وتظهر صور الأقمار الاصطناعية الملتقطة الجمعة السفينة (أدريان داريا 1) قبالة السواحل السورية. ولكن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية اكتفى بالقول إن السفينة باعت حمولتها بعد الرسو في «أحد موانئ البحر الأبيض المتوسط».
- قالت مسؤولة أمريكية لـ «رويترز»، أمس الأحد إن الولايات المتحدة ستواصل فرض عقوبات على كل من يشتري النفط الإيراني أو يتعامل مع الحرس الثوري، مضيفة أن واشنطن لن تمنح مجدداً أي إعفاءات تتعلق بمشتريات النفط الإيراني. وقالت سيغال مندلكر، وكيلة وزارة الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب والمخابرات المالية، «ستواصل الضغط على إيران، وكما قال الرئيس (دونالد ترامب) فلن يكون هناك إعفاءات من أي نوع بخصوص النفط الإيراني».
- ذكر التلفزيون الإيراني، أمس الأحد، أن إيران قد تفرج قريباً عن الناقلات البريطانية المحتجزة، وذلك بعد اكتمال الإجراءات القانونية. وسبق لإيران احتجاز الناقلات البريطانية في يوليو الماضي قرب مضيق هرمز بدعوى «انتهاك قواعد الملاحة البحرية»، وذلك بعد أسبوعين من احتجاز القوات البريطانية ناقلة إيرانية قرب جبل طارق متهمه إياها بـ «نقل نفط إلى سوريا»، بما يخالف عقوبات الاتحاد الأوروبي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية عباس موسوي للتلفزيون: «أمل أن تكتمل الإجراءات (القانونية) قريباً وسيتم الإفراج عن هذه الناقلات».